

دور السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر إشارة إلى حالة الجزائر

أ.حطاب هوراد و أ.منصوري حاج موسى
المركز الجامعي لتاهنغست

المنص

تعتبر ظاهرة الفقر أحد أكبر التحديات التي تعاني منها المجتمعات، وخاصة النامية منها، وذلك لعدة أبعاد اقتصادية منها البطالة، التضخم المتزايد، الفجوة القائمة بين الاستهلاك والدخل المحلي الإجمالي، وانخفاض مستوى الإنتاج، والتبعية الاقتصادية، حيث تعبر عن أزمات أو اختلالات اقتصادية على المستوى الكلي، وأخذت المؤسسات الدولية والهيئات العلمية في إعطاء تعاريف ومؤشرات وطرق لقياس الفقر، لأجل وضع برامج وإجراءات للحد من الفقر، والسياسات الاقتصادية الكلية كأحد أدوات تتخذها الدولة لحل هذه المعضلة، وتحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاد، ودفع عجلة النمو، والرفع من مستوى المعيشة، والقدرة الشرائية، خاصة الطبقات الضعيفة والفقيرة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، أسباب الفقر، مؤشر الفقر، سياسات مكافحة الفقر، السياسات الاقتصادية.

Summary

The phenomenon of poverty one of the biggest challenges faced by the communities, especially developing ones, and for a number of economic dimensions, including unemployment, rising inflation, the gap between consumption and gross domestic income, and the low level of production, and economic dependency, where express crises or disruptions economic macro-level. And took the international institutions and scientific bodies to give definitions and indicators and ways to measure poverty, in order to develop programs and actions to reduce poverty, and macro-economic policies as one of the tools taken by the State to resolve this dilemma, and achieve the balance and stability of the economy and boost growth, and raise the standard of living and purchasing power, especially the weak and poor classes.

Keywords: Poverty ,The causes of poverty, The poverty index, Economic policies.

X

تعتبر ظاهرة الفقر أحد أكبر تحديات التي تعاني منها المجتمعات، وبخاصة النامية منها، وذلك لعدة أبعاد اقتصادية منها البطالة، التضخم المتزايد، الفجوة القائمة بين الاستهلاك والدخل المحلي الإجمالي، وانخفاض مستوى الإنتاج، والتبعية الاقتصادية، حيث تعبر عن أزمات أو اختلالات اقتصادية على المستوى الكلي، وأخذت المؤسسات الدولية والهيئات العلمية في إعطاء تعاريف ومؤشرات وطرق لقياس الفقر، لأجل وضع برامج وإجراءات للحد من الفقر، والسياسات الاقتصادية الكلية كأحد أدوات تتخذها الدولة لحل هذه المعضلة، وتحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاد، ودفع عجلة النمو، والرفع من مستوى المعيشة، والقدرة الشرائية، وبخاصة الطبقات الضعيفة والفقيرة.

وبذلك فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى التعمق في مفهوم الفقر، والوقوف على العلاقة الموجودة بين الفقر والمتغيرات الاقتصادية، ومدى مساهمة السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر.

فتطرح هذه الورقة الإشكالية المتمثلة: ما مدى مساهمة

السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر؟

لمعالجة هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى أربعة محاور:

أولاً: مفهوم الفقر (تعريف، مؤشرات وقياسه).

ثانياً: أسباب الفقر (المباشرة وغير المباشرة).

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر.

رابعاً: سياسات وإجراءات مكافحة الفقر.

أولاً - مفهوم ظاهرة الفقر⁽¹⁾:

منذ أن وجد الإنسان على هذه المعمورة منذ زمن طويل الأمد، عرف الفقر والفقراء، وحاولت الأديان والفلسفات منذ القدم حل مشكلة الفقر والتخفيف من آلام وعذاب الفقراء، فجمهورية أفلاطون تعد من الأمثلة على عالم لا تفاضل فيه ولا طبقات ولا فقر ولا حرمان كما ظهرت حركات متطرفة تدعو إلى شيوعية الأموال والنساء.

ونجد من يقدر الفقر ويدعو إلى التقشف والزهد والتصوف لأنهم يعتقدون أن الفقر لا يمثل شراً يجب الخلاص منه، ومنهم من يرى أن الفقر شر وبلاء، ولكنه قدر محتوم لا ينفع فيه العلاج، وعلى الفقير أن يصبر ويقتنع بالعطاء أي يرضى بالواقع على أي حال، ومنهم من يرى الفقر كذلك، ولكنهم يوصون أغنياءهم بالبذل والإحسان والتصدق على الفقراء.

وللمجتمعات الإسلامية نظرة إلى الحياة والإنسان والعمل والمال والفرد والمجتمع تحالف في مجموعها نظرة المذاهب الأخرى، ولذا نجد أن الفقر في هذه المجتمعات يشكل خطراً على العقيدة والأخلاق والسلوك والفكر الإنساني والأسرة والمجتمع واستقراره وسيادة الأمة وحريتها، وللفقر عدة أخطار جد سيئة على الصحة العامة، ولما يتبعه من سوء التغذية والصحة النفسية، وفي كل ذلك خطر على الإنتاج والاقتصاد والتنمية الاقتصادية وعلى حياة الإنسان.

تعريف الفقر:

الفقر من أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة، وأكثرها شيوعاً هو: "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"⁽²⁾.

ومن خلال دراسات بعض الاقتصاديين وبصفة خاصة دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم التوصل إلى التعريف التالي للفقر، حيث يتم عزل فئات معينة في المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة أو فقيرة أو محرومة... الخ، وتضم هذه الفئات المسنين والعاطلين والأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض⁽³⁾.

فعندما يتعلق الأمر بالدراسات عن الفقر التي تعدها بعض الجهات المختصة، فإن الفقراء هم بالتعريف مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وبالتالي فإن إشكالية قياس حجم هذه الظاهرة تحال إلى

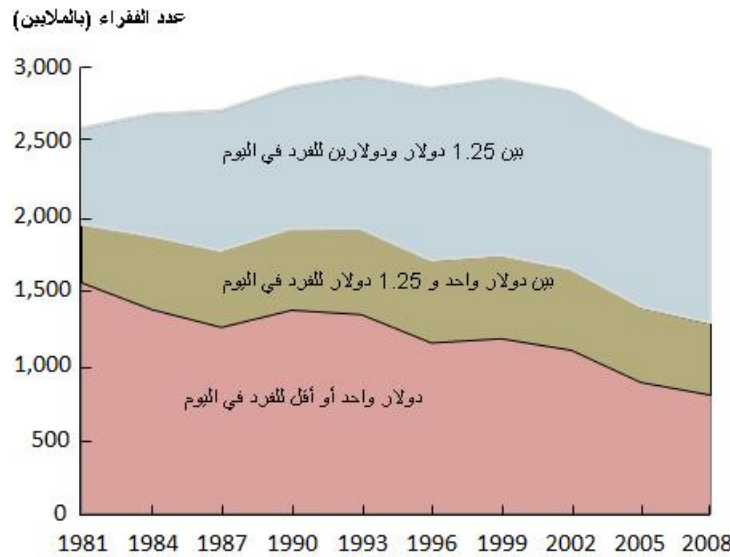
مسألة تحديد خط الفقر هذا، وقياس التعبير الكمي الرقمي أو المقابل النقدي الذي يعبر عنه⁽⁴⁾.

أما تعريف الفقر في الفكر الإسلامي استناداً لتعريف الفقير كالتالي: "الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية" والكفاية المعتبرة هي ما يكفي فوق أقل أهل بيت مدة سنة، وحد الكفاية معروف بأنه حد وجوب الزكاة⁽⁵⁾.

إذن من خلال ما تم ذكره، يمكن التمييز بين نوعين من الفقر⁽⁶⁾:

- الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.
- الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

شكل (1): عدد الفقراء حسب مستوى الفقر



المصدر: شبكة إحصاء الفقر، متاح على العنوان التالي:

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC>

يوضح الشكل (1) أن 22 في المائة من سكان العالم النامي - أو 1.29 مليار نسمة - كانوا يعيشون على 1.25 دولار أو أقل للفرد في اليوم في

عام 2008، انخفاضا من 43 في المائة في عام 1990 و52 في المائة في عام 1981. ويعتمد التقرير على 850 مسحاً للأسر المعيشية تم إجراؤها في 130 بلدا تقريبا تمثل 90 في المائة من سكان العالم النامي، ويغطي التقرير الفترة من عام 1981 وحتى عام 2008، ويرجع ذلك أساسا إلى أن البيانات الأحدث من البلدان منخفضة الدخل إما نادرة أو لا يمكن مقارنتها مع التقديرات السابقة، رغم توفر إحصائيات أكثر حداثة عن البلدان متوسطة الدخل وعدد قليل من البلدان الأفقر لتوفير تقديرات أولية لعام 2010.

وتشير تلك التقديرات الأولية، التي تستند إلى عينة أصغر حجما من العينة المستخدمة في التقرير المحدث عن أوضاع الفقر في العالم، إلى أن معدل الفقر البالغ 1.25 دولار للفرد في اليوم قد انخفض بحلول عام 2010 إلى أقل من نصف ما كان عليه معدل عام 1990، وهذا يعني أن العالم النامي قد حقق، قبل الوقت المحدد، الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل في تخفيض معدل الفقر المدقع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015⁽⁷⁾، والفقر المدقع يتجلى عندما لا يمكن تلبية احتياجات المنزل لمجرد القدرة على الحياة مع حدة الجوع، وفقدان الرعاية الصحية، وعدم المقدرة على الحصول على مياه صالحة للشرب، وعدم وجود الصرف الصحي، وغياب القدرة على تلقي التعليم، وعدم وجود المأوى، أو الكسوة الضرورية، تلك الدرجة من الفقر هي التي تسمى بالفقر الذي يقتل، وحسب البنك الدولي توجد هذه الحالة فقط في الدول النامية⁽⁸⁾.

2- مؤشرات الفقر وقياسه:

تعتبر عملية قياس الفقر من العمليات الصعبة لاختلاف المحللين الاقتصاديين في وضع مؤشرات ومدركات الفقر وتحديد الأوليات في القياس مع صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وتفصيلية حول الدخل ومستوى الإنفاق.

ومعروف أن المقياس الكلاسيكي للفقر والذي استخدم لفترة زمنية طويلة اعتمد على استخدام الدخل النقدي للفرد، إلا أن تطورات التحليلات الاقتصادية استخدمت مؤشرات عديدة منها نصيب الفرد من الدخل القومي، ومقدار استهلاك الغذاء وفرص الحصول على المأوى والملبس والمياه النظيفة والقدرة على الإنفاق على التعليم والصحة ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال الرضع وغيرها⁽⁹⁾.

بهذا يمكن أن نقسم طرق قياس الفقر إلى⁽¹⁰⁾:

قياس الفقر من زاوية الدخل: كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المقياس الوحيد للتنمية، حيث استخدم الدخل كوسيلة لقياس الرفاهية، ولقد وجهت لهذا المقياس كثير من الانتقادات من أهمها أن هذا المقياس يعتمد على متوسط عام للبلد، وبالتالي فهو لا يبين شيئاً حول مدى العدالة في توزيع الموارد والمداخيل والثروات بين سكان داخل البلد الواحد.

طريقة الفقر الغذائي: إن استخدام الدخل لقياس مستوى المعيشة وبالتالي لقياس الفقر أثار كثير من المشاكل منها مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، ذلك أن تباين الأسر في حجمها وفي تركيبها من حيث العمر ونوع الجنس ينبغي أخذه بالاعتبار.

ج- أسلوب خط الفقر: إن اختيار خط الفقر أمر مهم جداً لتقييم نسب الفقر ولإعداد تصنيفات ما بين المجموعات الفرعية أو ما بين التواريخ المختلفة، عندما يكون الهدف مراقبة التقدم في تخفيف فقر الاستهلاك المطلق المعرف بمدى السيطرة على حاجات الاستهلاك الأساسية، لا ينبغي علينا اعتبار الشخص الذي يختار أن يشتري مواد أقل وذات أسعار حرارية أثنى على أنه أكثر فقراً من شخص آخر يعيش مثلاً في القرية، إذا كان كلاهما قادراً على تحمل تكاليف مستوى المعيشة نفسها إلا أن الصعوبة تكمن في تحديد الميادين التي تكون "الحاجات الأساسية"⁽¹¹⁾.

والمؤشر العام الذي يعتمد على خط الفقر بحيث⁽¹²⁾ يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد، وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعاً لموقعهم من هذا الخط، وعليه فإن خط الفقر يستخدم للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء فقط، لكنه لا يعكس مدى عمق ظاهرة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم.

ومن أجل دراسة الفوارق بين الفقراء وخصائصهم أسفل خط الفقر، فقد اقترح فوستر قرير وثوربيك 1984 مقياس شامل للفقر أطلق عليه مؤشر FGT^(*) والصيغة العامة للمؤشر تعطى بالعلاقة الآتية:
Z: قيمة خط الفقر.

$$P = 1/n \sum_{i=1}^q [(z - y_i)/z]^\alpha$$

n: عدد الأفراد في المجتمع.
Y_i: انفاق الفرد.

q: عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر.
معامل متغير لقياس جوانب الفقر.

3- المقاربة المعتمدة في قياس الفقر في الجزائر⁽¹³⁾:

دائماً ما تركز الدراسات الخاصة بالفقر في الجزائر على المقاربة النقدية الكلاسيكية لقياس الظاهرة وبالأخص تلك الطرق المستلهمة والمستخدمة من قبل البنك الدولي، بحيث تعتمد هذه المقاربة عامة على البيانات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي والدخل للعائلات أو الأفراد، فالفقر في هذه الحالة يفهم على أنه لا كفاية في الرفاه الاقتصادي، أما دليل الرفاه فيمثل مجموع النفقات الاستهلاكية للفرد أو العائلة والتي يدخل في إطارها:

- المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك الفردي أو الجماعي؛
- المواد الاستهلاكية النصف معمرة والمعمرة (الملابس، الأثاث،
التجهيزات المنزلية... الخ)؛
- مصاريف العلاج، التعليم، النظافة، الاتصال، الترفيه؛

النفقات الخاصة بالخدمات المقدمة (الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار... الخ).
 إن استخدام الدخل يخضع لتحفظات عديدة من أهمها صعوبة التحكم في البيانات المتحصل عليها لاسيما في الدول النامية إضافة إلى اعتبارات أخرى تفاضل الإنفاق الاستهلاكي على الدخل أهمها:
 - إن الدخل قد لا يستهلك كلية وقد يوجه بعضه إلى الادخار، كما أن الاستهلاك قد لا يمول كلية عن طريق الدخل وعلى هذا الأساس يفضل الاستهلاك الذي يعكس صورة أكثر ملاءمة للرفاهية الفعلية؛
 - قد يحجم الفقراء عن الإدلاء بمدخلهم الحقيقية عند استجوابهم على عكس الإدلاء بقيمة إنفاقهم الاستهلاكي؛
 إن تحديد الدخل للأشخاص الذين يديرون مشروعات صغيرة هو عملية في غاية من الصعوبة⁽¹⁴⁾.
 ثانيا- أسباب الفقر:
 هناك العديد من العوامل التقليدية التي يعزى إليها وجود الفقر وانتشاره بين فئات من المجتمع، أو المجتمعات بأكملها أو الأفراد:
 • إساءة السلطة، وانتشار الفساد مع عدم وجود قوانين تحمي العدالة الاجتماعية، وتردد التمييز ضد بعض فئات المجتمع؛
 • عدم وجود وفاق اجتماعي، حيث تستشري المنافسة بدلا من التعاون؛
 • انتشار الجريمة والفوضى والمهرج؛
 • انتشار استخدام المخدرات والمسكرات والإدمان عليها؛
 • الخمول والتسويق والتواكل والقعود على السعي للزرق؛
 • الاستعمار والاستبداد العالمي ونهب الثروات على مستوى عالمي؛
 • الحروب والصراعات الداخلية، والقتل والإبادة الجماعية؛
 • تدهور التعليم وغياب المهارات الجماعية⁽¹⁵⁾.
 وهناك من قسمها⁽¹⁶⁾ إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة، ويقصد بالأسباب المباشرة تلك الأسباب التي لها تأثير مباشر على الفقر، أما الأسباب

غير المباشرة فهي التي تؤثر في الفقر من خلال تأثيرها الملموس في الأسباب المباشرة.

الأسباب المباشرة للفقر: انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وانخفاض إنتاجية العمالة والاعدالة في توزيع الدخل. أما الأسباب غير المباشرة فهي كثيرة وتشمل: ارتفاع معدل النمو السكاني مع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسياسات غير الملائمة للاقتصاد الكلي، والعوامل الخارجية (مثل تدهور معدل التبادل الدولي، عبء الدين الخارجي، الحروب، ونقص التعاون الإقليمي والدولي)، وعدم المساواة في الحصول على الأصول والائتمان، وانخفاض معدل مشاركة القوى العاملة، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة.

أما في النظام الإسلامي فإن مشكلة الفقر ترجع إلى مجموعتين من الأسباب، الأولى خلقية والثانية أخلاقية.

الأسباب الخلقية (الربانية): وأهمها سببان هما:

التفاوت بين البشر: اقتضت حكمة الله - عز وجل - أن يخلق الناس متفاوتين في قدراتهم ومواهبهم وميولهم وذكائهم. من أجل أن يتعاونوا ويكملوا بعضهم في مهمة الأعمار والخلافة والإكثار من الخير والتقليل من الشر، وبناء على ذلك، فقد وجدت طائفة من البشر، وفي كافة العصور، لا تستطيع تلبية حاجاتها ورغباتها بما يغنيها عن مساعدة الناس وعونهم، وقد اعترف الإسلام بهذه الفئة وجعل لها حقوقا ثابتة على المجتمع والدولة.

الابتلاءات والمصائب: في كل مجتمع بشري لابد أن توجد فئة من المجتمع تصاب بالعجز أو المرض أو الإعاقة أو الإفلاس أو غير ذلك من أشكال الضعف البشري، وهذه الفئة كالفئة السابقة تحتاج إلى من يقوم برعايتها والإنفاق عليها، وقد تكفل الإسلام بهذه الفئة، وضمن لها حقوقا دائمة في بيت مال المسلمين⁽¹⁷⁾.

الأسباب البشرية والأخلاقية⁽¹⁸⁾: وأهمها سببان:

عجز الإنسان وكسله: إذ يعاني الكثير من الناس من البؤس والشقاء بإرادتهم نتيجة كسلهم وعجزهم وعودهم عن الجد والاجتهاد والبذل والعطاء، وعدم استخدام مواهبهم وطاقاتهم بما ينفعهم وينفع الناس. وقد وضع الإسلام لهذه الفئة الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل والبذل والعطاء واستثمار الطاقات وسد عليهم المنافذ التي تقيهم في هذا الوضع السيئ.

ظلم الإنسان وتعديه: قال تعالى: "كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى"، إن ظلم الإنسان لنفسه هو السبب الأول في استحقاقه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ويكون ظلم النفس بإشباع أهوائها ونزواتها وإغراقها في المذات والشهوات والترف، وصرها عن طاعة الله عز وجل، وإن الأخطر من ظلم النفس ظلم الآخرين بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في الرزق واستغلالهم واستعبادهم، وبالإضافة إلى ذلك يشمل ظلم الإنسان، ظلم البيئة والطبيعة بإفسادها وتلويثها واستخدامها الاستخدام الجائر، وقد وضع الإسلام لذلك كله ضوابط صارمة وحرص حرصا شديدا على حفظ حقوق الناس، كما حث على الرفق والاستخدام الأمثل للموارد، ووضع نظاما دقيقا للمعاملات والعقوبات لكي يردع كل من لا يتمسك بأخلاق السلام وقيمه.

ثالثا - العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر:

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل جلي على جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد القومي وتظهر بشكل واضح على أغلب أفراد المجتمع، ولأنها كذلك نجد أن الواقع يؤكد أن كثيرا من السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر وغير مباشر في الفقر.

إن الفقر كظاهرة تمتد جذورها إلى مجموعة تشوهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولعل من أهمها التشوهات الاقتصادية، وتجارب الدول المختلفة تؤكد أن وجود الاختلالات الهيكلية واستمرارها في أي اقتصاد يجعل النتائج الإيجابية الناجمة عن هذا الاقتصاد أمرا صعب

المنال ويبدو مستحيلا، وهذا بدوره يترك تداعياته على شكل تباطؤ في النمو ومن ثم على مستوى المعيشة وترسيخ ظاهرة الفقر، إن سياسات الاقتصاد الكلي تترك آثارها وتداعياتها على الفقر، لأن ظاهرة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل مقومات الاقتصاد الوطني ومواضعه على المستوى الكلي، فالفقر يرتبط بالنتج الإجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتوظيف وبالمستوى العام للأسعار وبالسياسة النقدية والمالية للدولة وفي وضع البلد الاقتصادي من حيث الرواج والتضخم، ويتأثر الفقر بكل متغيرات هذه العوامل سلبا وإيجاباً⁽¹⁹⁾.

1- التوظيف والفقر:

يعتمد معظم الفقراء على عملهم لتأمين عيشهم، تتوقف قدرتهم في الاعتماد على العمل للخروج من دوامة الفقر على مدى نجاحهم في إيجاد عمل وعلى مردود هذا العمل، وبذلك، حتى مع التحسين في إستراتيجية تخفيف الفقر لحصول الفقراء على موارد مثل الأرض ورأس المال وغيرها من الموارد العينية والتمويلية والبنوية والإنسانية، لا تعتمد عملية تخفيف الفقراء على تقديم حق الإيجار، أو بمبالغ مالية سنوية بل على تكثيف فرص توظيفهم، بصورة أكثر إنتاجية ومردودية⁽²⁰⁾، وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر عن حالة اختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهم برنامج التصحيح الهيكلي في اتساع حدة هذا المشكل من خلال انخفاض الطلب الكلي، كما أن من أهم مكاسب العولة يكمن في التقدم التقني الذي يسمح بزيادة إنتاج السلع إلا أنه لا يخلق مناصب عمل جديدة تسبب في القضاء على بعضها، حيث أصبح اكتساب التكنولوجيا المتطورة يتم على حساب مناصب العمل⁽²¹⁾.

وهناك بعض أشكال العمالة في الجزائر تعتبر من مظاهر الفقر، وإن لم تصل إلى نفس درجة البطالة كالعامل المؤقت، العمل لبعض الوقت، عمل الأطفال... الخ، ولقد أصبحت حصة هذه الأعمال إلى حجم العمالة الكلية في تزايد مستمر، فعل سبيل المثال كانت حصة العمل

المأجور المؤقت في العمالة الكلية 21% في سنة 2001 وأصبحت 23% في سنة 2003، إن العمل المؤقت له عدة أشكال منها العقد لفترة محدودة، العمل بالنيابة، العمل الموسمي، التربص مدفوع الأجر، التكوين في العمل... الخ، وقد أصبح له طابع هيكلي في الاقتصاديات الحديثة وتلجأ له المؤسسات⁽²²⁾.

2- الأجور والتوزيع:

تعتبر العلاقة بين الأجور والتوزيع من أهم الإشكاليات التي تناولتها أدبيات التنمية الاقتصادية، كما تبرز كواحدة من أهم القضايا التي يتم مناقشتها في برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد يذهب البعض إلى ضرورة ضغط الأجور خاصة في المراحل الأولى للانطلاق الاقتصادي، بافتراض توجيه الجزء الأكبر من الناتج القومي الإجمالي إلى تكوين رأس المال، وهذا ما يشار إليه بضرورة قبول نوع من التخفيض في نصيب عنصر العمل، حتى يتم تحقيق معدلات عالية للنمو، تنطلق بعدها الأجور لتواكب الزيادة في الإنتاجية والنمو، كما يذهب فريق آخر إلى ضرورة مراعاة الارتفاع بنصيب الأجر في الناتج القومي الإجمالي حتى في المراحل الأولى للنمو، لأن ذلك من شأنه توسيع نطاق السوق، نظرا لارتفاع الميل للاستهلاك لدى فئات العاملة، وأيا كان الرأي، فإن العلاقة بين الأجور وتوزيع الدخل هي عنصر هام من عناصر السياسة الاقتصادية⁽²³⁾.

فالسياسة الاقتصادية تستهدف من منظور اقتصادي ضمان معدلات عالية من النمو والإنتاج، وبالتالي معدلات عالية من التشغيل مع الحفاظ على استقرار الأسعار وكبح جماح التضخم المالي⁽²⁴⁾، وكما هو معروف يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلا في الدخل الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر، وعادة ما يكون وضع التضخم أكبر أثرا في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون مداخيلهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار (ما يعرف بتأثير المداخيل)⁽²⁵⁾.

ولتحقيق ذلك تستخدم وتوظف الدولة العديد من أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:
السياسة المالية:

وتتعلق هذه السياسة باستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، فالإنفاق الحكومي يشمل إنفاق الدولة على خدمات وبضائع مثل الإنفاق على ميزانية الدفاع، الصحة، التعليم، بناء الطرق وتغطية المصاريف الجارية لمؤسسات وأجهزة الدولة، ومن هنا، فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على الحجم النسبي للقطاع العام والخاص وبالتالي ومن منظور الاقتصاد الكلي، يؤثر على المستوى الإجمالي للدخل القومي، وبناء على ذلك كله تكون السياسة الضريبية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى دخل الفرد وعلى معدلات الاستثمار في الدولة.
السياسة النقدية:

وتستخدم هذه السياسة لإدارة أموال الدولة، القروض، والنظام البنكي، فمن خلال سعر الفائدة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الكمية المعروضة من النقود، وبالتالي تؤثر على الأسعار والاستثمار.
سياسة الدخل: وهي السياسة المتعلقة بالسيطرة والرقابة على الأجور والأسعار من أجل ضبط التضخم⁽²⁶⁾.
رابعا - سياسات وإجراءات مكافحة الفقر:

في الحقيقة اعتمدت الجزائر على إستراتيجية محاربة ظاهرة الفقر والقضاء عليه بالارتكاز على خطة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكييف التشريعات والإطار المؤسساتي والقانوني، والإستراتيجية التنموية الجديدة المتبعة على التنمية الزراعية والاستثمارات على شكل مؤسسات متوسطة ومصغرة، مع مراعاة احترام قيم وعادات المجتمع⁽²⁷⁾ وهناك إجراءات منها:
اختيار نموذج تنمية اقتصادية اجتماعية مناسب:

وذلك عن طريق تبني استراتيجيات نمو مناصرة للفقراء، من خلال تبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار الحلي

والاستثمار، إن فشل استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أغلب دول العالم المتخلف في العقود السابقة ومستويات التنمية المنخفضة، ترافقت مع معدلات مستمرة في الانخفاض للأجور الحقيقية، وهذا الانخفاض مع عدم وجود سياسة أجور فعالة (و لاسيما إذا كان هناك وضع تضخمي يعرض الأجور للتآكل ولا يجد حلا لغلاء المعيشة) سيفاقم وضع الفقر، فضلا عن أن عدم وجود سياسة أجور عادلة لن يمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، فالفجوة بين المداخيل والأسعار وعدم القدرة على ردمها أو التخفيف منها سيزيد شدة الفقر ومعدلاته⁽²⁸⁾.

استهداف ذو النطاق الواسع:

تقنية توجيه الاستهداف وتحديد الفقراء من خلال قياس الدخل، حيث تفترض تحديد أنواع الإنفاق ويمكن تسميتها "الاستهداف ذو النطاق الواسع" وفقا لهذه التقنية، لا نحاول استهداف الفقراء كأفراد، بل تصاغ البرامج المادفة لتحقيق المكاسب باستهداف أنواع الإنفاق التي هي مهمة أكثر للفقراء، فالإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم الابتدائي والعناية الصحية الأساسية هي أمثلة لأنواع الإنفاق، وتوجيه المواد للتنمية في الأرياف، حيث يقبع معظم الفقراء⁽²⁹⁾.

الإرادة السياسية للإصلاح والوعي بخطورة عدم القيام به سواء من الناحية الدينية والأخلاقية أو من الناحية الاجتماعية والإنسانية. القوة السياسية للإصلاح أي قوة التنفيذ، فالنيات لا تكفي وهنا يكون دور الدولة أساسيا، ودور النخبة المتعلمة ودور المجتمع المدني⁽³⁰⁾.
نشاطات التضامن الوطني: وذلك من خلال⁽³¹⁾:

التضامن المدرسي: بحيث قصد دعم التمدرس تمنح للأطفال المحتاجين حصة من الأدوات المدرسية عند كل دخول مدرسي، وكذلك منحة دراسية قدرها 3000 دج للتلميذ المحتاج، بعدما كانت 2000 دج، والتي خصص لها غلاف مالي يقدر بـ: 9 ملايين دج قصد تلبية حاجيات التلاميذ للدخول المدرسي 2012/2013.

بالإضافة إلى توفير المطاعم المدرسية والمدارس الداخلية ونصف الداخلية وضمان الصحة المدرسية. المساعدة الموجهة للسكن: تتمثل في مساهمة مالية قصد بناء سكنات تطويرية خاصة في المناطق الريفية، ويسعى قطاع السكن والعمران إلى تجسيد مليوني وحدة سكنية في أفق 2014. المساعدة الموجهة للفئات المستضعفة: والتي تتعلق بالأشخاص المسنين، المرضى المزمنين، والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والإستفادة من الأدوية مجاناً. بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة.

خاتمة

تعددت التعاريف حول مفهوم الفقر، إلا أنها اتفقت في أنه حرمان الفرد من العناصر الأساسية، الصحة والمستوى المعيشي... الخ، وأصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي المعتمد لمعالجة الفقر، وباستخدام السياسات الاقتصادية بشكل سليم، ستساهم في الرفع من الإنتاج والرفع من القدرة الشرائية للمجتمع وخاصة الطبقة الفقيرة، وتكون بذلك حققت الرفاه الاقتصادي .

ونجد أن الحكومة أخذت عدة نشاطات للتضامن الوطني، منها برنامج التضامن المدرسي، من خلال المنحة المدرسية والإطعام المدرسي وغيرها، والدعم الموجه للسكن بمختلف أشكاله، تعتبر سياسات تهدف إلى الرفع وتحسين المستوى المعيشي بين أفراد المجتمع.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، بلحمدي سيد علي، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة (حالة الجزائر)، ص: 03

- <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm>.
- (2) مكافحة الفقر، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص: 19.
- (3) حصوري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص: 05.
- (4) أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج ودراسته، اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، بيروت، لبنان، 2009.
- http://css.escwa.org.lb/SD/0991/expert_presentation4_Ar.pdf
- (5) الطيب لحيلج، محمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص: 169.
- (6) بوشامة مصطفى، محفوظ مراد، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، وآثارها، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص: 03.
- <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60332.doc>
- (7) شبكة إحصاء الفقر
- <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC>
- (8) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص: 05.
- (9) نبيل عبد الحفيظ ماجد، الحد من الفقر الحضري في اليمن، مداخلة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء" في المنظمة العربية، 15-17 يناير 2012، القاهرة، ص: 3 و4.
- (10) أحمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، ص: 3 و4.
- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/03.pdf>
- (11) الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، أغسطس 2008، ص: 35.
- (12) الطيب لحيلج، مرجع سابق، ص: 180.
- (*) FGT يعني هذا المؤشر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذي تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، لمزيد من المعلومات انظر الطيب لحيلج، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مرجع سابق.
- (13) عمر احمد بوزيد، كمال آيت زيان، المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الجزائر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة، والاقتصاد والمجتمع" ص: 13. العنوان الإلكتروني التالي:
- <http://www.cread-dz.org/cinquante-ans/Communication.pdf>. 2013/06/06
- (14) المرجع نفسه، ص: 03.
- (15) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص: 69.
- (16) كريمة كريم، الفقر في ثلاث دول عربية منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل (اليمن، مصر البحرين)، مجلة عمران، العدد واحد صيف، 2012، ص: 124.

- (17) كمال خطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة اليرموك، 2002، ص: 1307 و 1308.
- (18) سالم برقوق، زبيري رمضان، الإقلال من الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي (مقاربة معرفية)، ص: 07. العنوان الإلكتروني: <http://iefpedia.com/arab>
- (19) صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 555.
- (20) الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، مرجع سابق، ص: 64.
- (21) ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص: 2 و 3.
- (22) البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة الفقر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص: 05.
- (23) سمير رضوان، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر، قدمت هذه الورقة البحثية في مؤتمر سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 28 مارس 2010، القاهرة، ص: 09.
- (24) صلاح عبد الشافي، السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، ص: 61.
- (25) علي عبد القادر، السياسات الاقتصادية والفقر، ص: المعهد العربي للتخطيط. العنوان الإلكتروني:

<http://www.arab-api.org/images/training/programs/.pdf>.2013/06/03

- (26) صلاح عبد الشافي، مرجع سابق، ص: 61.
- (27) عجيلة محمد، مرجع سابق، ص: 14.
- (28) صابر بلول، مرجع سابق، ص: 577.
- (29) الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، مرجع سابق، ص: 82.
- (30) سعد بن محمد العبيد، الفقر (أسبابه وعلاجه)، ص: 09. العنوان الإلكتروني: <http://www.imamu.edu.sa/cps/contents/Documents> 2013/06/04
- (31) ناصر مراد، مرجع سابق، ص: 8 و 9 (بتصرف).